علاقة قاسم مقصود بحركة مايس ١٩٤١

أ.م.د. حازم مجيد احمد الدوري

جامعة سامراء / كلية التربية / قسم التاريخ

ملخص البحث

الزعيم قاسم مقصود شخصية عراقية موصلية ، ولد في مدينة الموصل عام ١٨٨٩ م أكمل دراسته الابتدائية والأعدادية العسكرية في العراق ، ثم أكمل دراسته العسكرية في مدينة استانبول عاصمة الدولة العثمانية ، إذ دخل المدرسة الحربية فيها عام ١٩٠٦ وتخرج بعد ثلاث سنوات ، خدم في قطعات الجيش العثماني وشارك في معظم حروب الدولة العثمانية ، لاسيما في الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ ـ ١٩١٨ لذلك أستحق تكريمه لخدمته في القطعات المقاتلة بجعل خدمته العسكرية في الحرب مضاعفة ، اذ يحتسب اليوم بيومين وهو مايطلق عليه ـ ضمائم حرب ـ هذا فضلاً عن تكريمه بأوسمة ونياشين عسكرية تقديراً لبسالته في المعارك .

عاد الى العراق وقدم طلباً للأنضمام الى الجيش العراقي عند تأسيسه في كانون الثاني ١٩٢١ ولعدم وجود شاغر في ملاك الجيش أجل طلبه لذا توجه الى التعليم ، وشغل منصب مدير مدرسة عقرة ومن ثم مدير مدرسة خانقين لغاية عام ١٩٢٣ بعد ذلك التحق بالجيش العراقي وتدرج في المناصب إلى أن وصل الى رتبة زعيم في عام١٩٤٠ ، اسند اليه منصب قائد الفرقة الثانية في كركوك ، ونتيجة لأضطراب الاوضاع في نيسان ١٩٤١ أسند اليه منصب متصرف لواء الموصل وكالة فضلاً عن منصبه ، أجرى محادثات مع ممثل الحكومة الالمانية ـ غروبا ـ نتج عنها توقيع اتفاقية بتزويد الجيش العراقي بقرض مالي و بمعدات وذخائر حربية .

بعد انتهاء حركة مايس ١٩٤١ وجهت له اتهامات من العراقيين المعارضين لحركة مايس ومن البريطانيين تتلخص باستغلاله منصبه وسرقة مقتنيات القنصلية البريطانية ، لذلك أخرج من الجيش وحكم عليه بالسجن ثماني سنوات .

أعيدت له حقوقه بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، لم يتدخل في السياسة ولم يشغل اي منصب في الدولة العراقية حتى وفاته في نيسان ١٩٧٥ .

ISSN 1813-6796
مجلة للدراسات الانسانية محكمة متخصصة
تصدر عن كلية التربية / جامعة سامراء

Leader Qasim limited Iraqi Figure Conductivity was born in Mosul in 1889 and Completed his primary School, education, military in Iraq .

He was completed his military Astnpol the capital city of the Ottoman Empire where he entered the military School in 1906 and graduated three years later . Presented in herds of Ottoman Empire especially in the global war for the first world in 1914 – 1918 So deserved honor him for his Service in the Pieces Fighter makes his military Service in the war was well asthe don of this honored with medals and military medals in recognition of his prowess in battle . He applied to join the Iraqi army when it was Founded in January 1621 , in the absence of a vacancy to his request for that went to education and took the Position of Director of School Akrea , Then director School Khanqa up tol 923 and then joined the Iraqi army and included in the positions to be arrived to the rank of leader in 1940 .

And assigned him Commander of the Second Division in Kirkuk and Ntihh disorder situation in April 1941 , assigned him the posit Brigade as well as the office , held talks with arepresentative of the German government (GroBa) Sunset and resalted in signing an agreement to Supply the Iraqi army Eduipment and ammunition , after the End of the Battle of Maes 1941 indicted of Iraqis opposed to the government and Britons Summed up his Position and exploited by theft Collectibles British Consulate So he get out of the army and Sentenced to Several years . His rights were restored after the revolution of July . 14 . 1958 and he did not interfere in politics and he died in April 1975 .

المقدمة

ان أهمية البحث في تاريخ الشخصيات العراقية يأتي من أهمية الحقبة الزمنية التي عاصرتها تلك الشخصية ، ولاسيما إذا كانت تلك الحقبة خصبة مليئة بأحداث وتطورات سياسية وعسكرية غيرت من مسار التطور الوطني والقومي في العراق ، والمقصود هنا حركة مايس ١٩٤١ التحررية في العراق ، وما صاحبها من تأييد شعبي واسع ، بالمقابل واجهت قوة وإصرار بريطاني استعماري على إفشالها وإسقاطها وتغيير النهج الوطني المستقل الذي سارت عليه فقامت بعدوانها العسكري في مايس لتمير القوه العسكرية العراقية الفتية ٠

وقاسم مقصود شخصية عراقية موصلية عسكرية منضبطة خدم في الجيش العثماني وشارك في حروب الدولة العثمانية في البلقان١٩١٢ ـ ١٩١٣،اثبت فيها جدارة ومقدرة عسكرية عالية وكُرِمَ لشجاعته بأوسمة عسكرية عثمانية ، وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى عاد الى العراق ، قدم طلباً إلى وزارة الدفاع العراقية عام ١٩٢١ طلب فيه الانضمام إلى الجيش العراقي الجديد ، ولعدم وجود شاغراً توجه إلى التعليم فتولى إدارة بعض المدارس للتدريس فيها ، وبعد سنتين ترك التعليم والإدارة واتجه إلى الجيش ، إذ انضم إلى صفوفه فتدرج في المناصب والرتب العسكرية إلى أن حصل على رتبة زعيم عام ١٩٤٠ ، ثم اسند اليه منصب قائد الفرق الثانية في الجيش العراقي في العام نفسه ، وفي مايس ١٩٤١ أوكلت إليه مهمة متصرفية لواء الموصل ، هذا فضلاً عن منصبه ، وبحكم تواجده في الموصل التقى بممثل الحكومة الألمانية غروبا وأجرى معه مفاوضات توجتبأتفاق الطرفين على تزويد الجيش العراقي بالسلاح والعتاد ، فكان الزعيم قاسم مقصود ممثلاً للحكومة العراقية في تلك المفاوضات .

بعد فشل حركة مايس ١٩٤١ وجهت إليه اتهامات عديدة من العراقيين المناوئين لحركة مايس ومن البريطانيين المحتلين فحكم عليه بالسجن والطرد من الجيش ثم أعيدت له حقوقه بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

اولا : الزعيم قاسم مقصود : وهو من اسرة عربية سكنت مدينة الموصل من مواليد ١٨٨٩ ، أكمل دراسته الابتدائية والإعدادية العسكرية في العراق ثم ارتحل إلى استانبول ودخل هنالك المدرسة الحربية في عام ١٩٠٦ وتخرج من المدرسة برتبة ملازم ثاني في ١٣ آب ١٩٠٩[١] .

وتشير الوثيقة اعلاه إلى أنه استخدم في وظائف متعددة ، لكنها لم تشير إلى المعارك التي اشترك فيها ، ترقى إلى رتبة ملازم أول في ١٦ تشرين الثاني ١٩١٤م ، شارك في معارك الحرب العالمية الأولى ضد أعداء الدولة العثمانية ، استمرت خدمته في الجيش العثماني لغاية ٣١ تشرين اول ١٩١٨ ، ولأنه أستحق ضمائم حرب ـ خدمة مضاعفة ـ عن تلك المدة أحتسبت

خدماته فـي الجيش العثماني من ١/تشرين ثاني /٣٢٢ رومي الموافق ١٤ تشرين ثاني ١٩٠٦م وتنتهي في ٣١ تشرين الأول ١٩١٨م ، استحق ضمائم حرب ـ خدمة مضاعفة ـ من ١ تشرين ثاني ١٩١٤م لغاية ٣١تشرين اول ١٩١٨، وهذا يعني ان الخدمة الفعلية بلغت احدى عشرة سنة واحدى عشرة شهر وسبعة عشر يوماً وضمائم الحرب بلغت ثلاث سنوات وأحدى عشر شهراً وسبعة عشر يوماً[٢] .

واحتسبت له المدة من ١ تشرين ثاني ١٩١٨ لغاية ١٥ أيلول ١٩٢٠م ، دون ذكر السبب ، واعتقد أن سبب ذلك هو لجعل خدمته متصلة لغاية قيام اول حكومة عراقية برئاسة عبد الرحمن النقيب في تشرين الاول ١٩٢٠ لذا أصبح مجموع خدمته في الجيش العثماني سبعة عشر سنة وتسعة أشهر وتسعة عشر يوماً ، وقد ثبتت خدمته في وزارة المالية العراقية استناداً إلى المستندات الرسمية والوثائق التركية التي قدمها إلى الوزارة[٣] .

وتثميناً لخدماته في الجيش العثماني ومشاركته في الحروب،لاسيما الحرب العالمية الاولى مُنح وسامين عثمانيين هما : وسام (حربَ مش لياقت ميداليه سي) وهو نوط اللياقة البدنية ، اما الوسام الثاني (حرب مدالية سي) والذي يعني المدالية الحربية او نوط الشجاعة وذلك تلطيفاً لخدماته [٤] .

لم أجد في اضبارته أو غيرها ما يشير إلى أنه وقع في الأسر أو التحق بالجيش الحجازي أو الجيش العربي السوري ، بل هو من الضباط العائدين إلى العراق من اسطنبول وهو برتبة ملازم أول[٥] .

ونظراً للمؤهلات العلمية التي كان يتمتع بها الضباط العراقيين من سعة اطلاع ومعرفة ومقدرة جيده في الإدارة فقد إنتدبوا للعمل في مهنة التعليم والتدريس ليستثمروا قدراتهم في ذلك المجال ، وعليه قام قاسم مقصود قبل أن ينتسب إلى الجيش العراقي[٦] ، بالعمل في أدارة بعض المدارس منها : مدير مدرسة عقرة من ٦ تشرين الأول ١٩٢٠ لغاية ١٥ شباط ١٩٢٢ وكان راتبه (١٠٠) مئة روبية ثم مدير مدرسة خانقين من ١١ حزيران ١٩٢٢ لغاية الأول من كانون الثاني ١٩٢٣ وكان راتبه (١١٠) مئة وعشرة روبية وورد في الوثيقة المذكوره بأنه مديرالمدرسة خانقين مرة أخرى من الأول من كانون الثاني ١٩٢٣ لغاية الأول من حزيران ١٩٢٣ وبراتب (١٢٠) مئة وعشرين روبية ، بعدها استقال من الوظيفة ليقدم أوراقه للانضمام إلى الجيش العراقي[٧] .

قدم مقصود عريضة إلى قائممقام دائرة وزارة الدفاع العراقية يطلب فيها السماح بتسجيله أو انضمامه إلى الجيش الوطني وذلك في ٢٧ كانون الثاني ١٩٢١ مبيناً فيها خدماته في الجيش العثماني[٨] .

وبعد عمله في مجال التعليم ، كما تقدم ، سنحت له الفرصة فالتحق بالجيش العراقي في الأول من تشرين الأول ١٩٢٣، دخل دار التدريب في الشهر نفسه وتخرج منها ناجحاً، بعد ذلك نم تعيينه بمنصب مساعد لآمرية الفوج الرابع وهو برتبة ملازم ثاني[٩]

وبخصوص الرتب العسكرية شكلت لجنة في وزارة الدفاع العراقية لتصنيف وتصفية الرتب العسكرية التي كان عليها الضباط العراقيين في الجيش العثماني والجيش الحجازي والسوري، لذا فأن قاسم مقصود استبدلت رتبته العسكرية اوصنفت ملازم ثاني بدلا من ملازم اول[١٠].

تدرج في الرتب والمناصب العسكرية وتنقل بين الوحدات العسكرية العراقية مقدما خدماته العسكرية المعتادة لغاية رتبة عقيد، اذ اسند اليه منصب آمر منطقة الموصل العسكري ، ويبدو أن السلوك العسكري الممتازلمقصود وأخلاقه السامية قد أثرت في متصرف لواء الموصل والجهاز الاداري مما دفعهم إلى توجيه كتاب إلى وزارة الدفاع يشكروها على هذا الاختيار ويمتدحون العقيد قاسم مقصود ،اذ جاء فيه " اختارت وزارتكم الجليلة العقيد الموما إليه لهذا المركز العسكري الكبير فوفقت بذلك إلى اختصاص فني تقدر هي علو رقمه في الفن ووفقت إلى مثل محبب محترم في عيون الوسط والوسط في مخاض عنيف من تقديم ضريبة الدم فكان لاضطلاعه جدارتان عسكرية وإدارية وبذلك كان موضع الثقة والارتياح من الحكومة والشـــعب معاً "[١١] .

ليس هذا فحسب بل طلب متصرف لواء الموصل بترقية رتبة العقيد قاسم مقصود إلى رتبة أعلى ، وإذا لم تسمح الظروف بترقيته ولم تكتمل مستلزمات الترفيع نرجو منحه الرتبة الأعلى وقتياً لحين استحقاقه الترقية، جاء ذلك الطلب لوجود عقداء آخرين معه في وحدته ومما جاء بالطلب المذكور " وقفة نظر عند بقاء رتبته العسكرية على رتبة عقيد وهو يقود وحدات فيها أمراء بدرجته... رأينا مجال للتدخل في أمره لنتعاون مع الجيش العزيز على تقوية هذا المركز في داخل الجيش وخارجه فنذكر بهذه الملاحظات ونرجو باهتمام التفضل بترفيع رتبته إن كان في المدة التي مرت على رتبته مجال للترفيع وإلا فلا اقل من منحه الرتبة وقتياً إلـــــى أن يبلـــــغ أجل الترفيع " [١٢].

ومما تقدم يتضح لنا مدى تأثير العقيد قاسم مقصود في الوسط الذي عمل فيه إذ إن متصرف اللواء يطلب دعمه وترقيته ، جاء ذلك نتيجة التفاعل الإيجابي والتعاون بين سلطات الجيش في اللواء والإدارة المدنية ومع ذلك لم يترقى قاسم مقصود إلى رتبة أعلى إلا في الأول من نيسان ١٩٤٠ ، وعليه صدرت الإرادة الملكية رقم ١٦٢ والمؤرخة في ١ نيسان ١٩٤٠ توجب ترقيته وجاء فيها " أصدرت هذه الإرادة الملكية بناء على ما عرضه وزير الدفاع بترقية العقيد قاسم مقصود بن زكي إلى رتبة زعيم على وزير الدفاع تنفيذ هذه الإرادة " (١٣) .

وبعد ترقيته إلى رتبة زعيم أسند إليه منصب قائد الفرقة الثانية في الجيش العراقي ومقرها في كركوك ، وكشفت إحدى الوثائق بأن الزعيم قاسم مقصود كان راقدا في المستشفى ثم خرج منها والتحق مباشرة بالفرقة التي صار قائدها في الثاني من نيسان ١٩٤١ ، ولم تشر الوثيقة إلى تاريخ دخوله المستشفى(١٤) .

وهذا يعني ان التحاقه بالفرقة الثانية كان قبل تحركه إلى لواء الموصل ، إذ طلبت منه القيادة العسكرية في بغداد الذهاب إلى الموصل فوراً ليفتش حاميتها ويتأكد من التقارير الواردة عن احتمال حدوث اضطراب فيها فوصلها مساء يوم الجمعة ٤ نيسان ١٩٤١(١٥) .

واعتقد إن المراد بالتقارير الواردة هي الإشارة إلى أن العين ـ عضو مجلس الاعيان ـ جميل المدفعي ، وهو من الموالين للوصي على عرش العراق الأمير عبدالإله ، وصل الموصل لبث الدعاية لنصرة ودعم الوصي وتحريض عشائر شمر ضد حكومة الكيلاني ، وذلك نتيجة الخلاف الكبير الذي وقع بين رئيس الوزراء المكلف طه الهاشمي من قبل الوصي عبدالإله وبين رشيد عالي الكيلاني ومعيته الضباط القادة صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد وكامل شبيب ومحمود سلمان ومانتج عن ذلك الخلاف بوضع الجيش في حالة الانذار الامر الذي دفع الوصي عبدالإله مغادرة بغداد الى جهة مجهولة(١٦) ٠

ثانيا : دور قاسم مقصود في حركة مايس ١٩٤١ ٠

في اليوم الذي وصل به قائد الفرقة الثانية إلى الموصل استدعت وزارة الداخلية متصرف اللواء ـ تحسين علي ـ للمثول إلى بغداد وبعد اتصال الزعيم مقصود بالوزارة عن سبب استدعائه ومن سيقوم مقامه ، تم تكليفه هو على أن يكون متصرف لواء الموصل بالوكالة ، وبقى فيها إلى حين وقوع الحرب بين الجيش العراقي والبريطاني في الحبانية في ٢ مايس ١٩٤١(١٧) .

وبسب اندلاع الحرب اتصلت الحكومة العراقية بالحكومة الألمانية عن طريق سفارتيها في أنقرة وطهران ، لتجهيز الحكومة العراقية بالمعدات الحربية ولاسيما منها الطائرات لمقاتلة

البريطانيين أعداء العراقيين والألمان ، وافقت الحكومة الألمانية على الطلب العراقي وأرسلت السفير الألماني المفوض في بغداد سابقاً الدكتور فريتز غروبا فوصل الأخير مدينة الموصل في ٥ نيسان فكان في استقباله الزعيم قاسم مقصود بصفته متصرف لواء الموصل وكالة ، الذي وقع معه اتفاقية قرض مقدارهُ (٣،٣ مليون مارك) لتسديد أثمان الأسلحة الألمانية المرسلة إلى العراق[١٨] .

ويذكر أن الحكومة العراقية فوضت الزعيم قاسم مقصود بالتفاوض مع غروبا نيابة عنها وتقديم احتياجات العراق من الأسلحة ، وفعلاً تم ذلك وعقدت اتفاقية بين الزعيم قاسم مقصود والدكتور غروبا والدكتور وولفيران ، وتضمنت تجهيز الحكومة العراقية بالمواد الحربية الاتية[١٩] .

١) ١٩٢ مدفع رشاش نوع (هومكس) ٢٢٨٨٥٦٤٨٦ مارك الماني ٠
٢) ٧ مدفع رشاش من نوع (ستت أبين) ٧٢٤٥٤٠ مارك الماني ٠
٣) ١٣٦٠٥ بنادق مع حرابها ، بـ ١١٧٠٦٦٥١٤٣٢ مارك الماني ٠
٤) ١٨٩٥ بنادق بدون حراب ، بـ ٢١٦١٨١٤٦٠مارك الماني ٠
٥) ١٠٠٠٠٠٠ طلقة للمدافع الرشاش مع ٤٠٠٠٠٠٠ طلقة البنادق
مجموعها = ٥٠٠٠٠٠٠ طلقة بـ ٧٦١٨٧٥٤٠ مارك الماني ٠
٦) ١٥٠٠ مخزن للمدافع الرشاش ، بـ ٨٨٨٣٧ مارك الماني ٠
٧) ٤ مدافع صحراوية من قياس ٧،٥ سم ، ٣٤٥٤٠٠٠٤٠ مارك الماني ٠

وبذلك يصبح مجموع أثمان المواد الحربية ٣،٣٤١،٧٤٨،١٥ ثلاثة ملايين وثلاثمائة وواحد وأربعين ألف وسبعمائة وثمانية وأربعين ماركاً وخمسة عشر افينكا وأوضح أن الحساب دقيق لحد الفينك ، وأسعار تلك المواد تصل إلى الموصل أي مدفوع قيام أو أثمان شحنها ، بالمقابل تتعهد الحكومة العراقية بدفع تلك الأثمان على ثلاث أقساط مقدار القسط ١،١١٣،٩١٦،٥ ماركاً على ثلاث سنوات على التوالي ١٥ مايس ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ، هذا فضلاً عن موافقة الحكومة الألمانية عن دفع الأثمان بصورة منتجات عراقية بدلاً النقد ، وان الحكومة الألمانية لا تطالب بأي فائدة عن ذلك المبلغ ، وقعت تلك الاتفاقية بين الطرفين في ١٤ مايس ١٩٤١[٢٠] .

لم تنفذ بنود او فقرات تلك الاتفاقية لتوقف العمليات العسكرية وانتهاء الحرب بين القوات العراقية والبريطانية ودخول الاخيرة بغداد في الاول من حزيران ١٩٤١ ،اما بخصوص الموصل أو عموم المنطقة الشمالية كركوك ، السليمانية ، أربيل ، الموصل لم يكن هنالك تهديداً أوخطراً أرضي أو مدفعي عليها انما كان يخشى عليها من الغارات الجوية فقط ، لذا اتخذت السلطات

الادارية والعسكرية فيها التدابير اللازمة والإجراءات الاحترازية ضد خطر غارات الطيران البريطاني(٢١).

انتهت حركة مايس ١٩٤١ بالنتيجة المعروفة بدخول القوات البريطانية بغداد وبذلك أُعيدَ احتلال العراق ثانيةً ، وعاد الوصي عبدالاله ومن معه تحت حراسة تلك القوات بعد ان امضى ثلاثة اسابيع في فلسطين والاردن ، وبعودته بدأت المحاكم والمجالس العرفية عملها في التحقيق وإصدار الأحكام بالإعدام والسجن بمددٍ مختلفة وطرد وإخراج العناصر الموالية للحركة من الجيش ، وذلك وفق المادة (د) من قانون التقاعد العسكري والتي تشير أو تؤكد على عدم الكفاءة والتقصير(٢٢) .

وعلى ضوء ماتقدم فأن الزعيم قاسم مقصود قائد الفرقة الثانية في الجيش العراقيومتصرف لواء الموصل وكالة من القادة العسكريين المساهمين في حركة مايس ، حتى وان لم يكن موقعه في خط المواجهة الاول مع العدو فهو القائد العسكري والاداري للمنطقة الشمالية عامة والموصل خاصةً وهو ممثل الحكومة العراقية في مفاوضاته وابرامه اتفاقية عسكرية مع ممثل الحكومة الالمانية السفير غروبا ، ومماايؤكد هذا ان الحكومة العراقية وعلى رأسها الوصي عبدالإله والسلطات البريطانية في العراق ادرجوه ضمن قائمة المطلوبين وعُدَ لديهمَ من قادة الحركة والمساندين لها ، وعليهِ أصدرت اوامرها بإلقاء القبض عليه واودع السجن في العاصمة بغداد.

وتواصلا مع تلك الإجراآت شُكِلَ المجلس العرفي العسكري في معسكر الوشاش في ١٦ حزيران ١٩٤٢ برئاسة الزعيم مصطفى راغب وعضوية كل من الحاكم ـ القاضي ـ السيد عبدالعزيز الخياط والحاكم السيد خليل أمين والعقيد محمد علي سعيد والمقدم عبدالله رفعت النعساني المأذونيين بالقضاء بأسم صاحب الجلالة ملك العراق(٢٣) .

وأصدر المجلس العرفي حكمه بحق الزعيم قاسم مقصود بحبسه ثماني سنوات على أربعة قضايا لكل واحدة منها سنتين ، هذا فضلاً عن الحكم بأخراجه من الجيش ونص قرار الحكم الآتي : "حكم المجلس العرفي العسكري على "المجرم" السيد قاسم مقصود بحبسه سنتين حبساً شديداً وذلك عن الجريمة الأولى وفق المادة ٣٧٣ من ق ع ب ، وحكم بحبسه سنتين حبساً شديداً وذلك عن الجريمة الثانية وفق المادة ٩٠ من ق ع ب ، وبحبسه أيضاً لمدة سنتين حبساً شديداً وذلك عن الجريمة الثالثة وفق المادة ٣٤٤ من ق ع ب ، وبحبسه أيضاً لمدة سنتين حبساً شديداً وذلك عن الجريمة الرابعة وفق المادة ٣٧٨ من ق ع ب على أن تنفذ جميع هذه الأحكام بالتداخل اعتبارا من تاريخ توقيفه المصادف ٢٤ حزيران ١٩٤١ وذلك وفق للمادة ٣٢ من قانون العقوبات العسكري وافهم ذلك علناً في ١٦ حزيران ١٩٤٢ " (٢٤) .

وذيل الحكم في الأسفل بتوقيع رئيس المجلس العرفي وأربعة من أعضاء المجلس، وتأكيداً على ما توصل إليه المجلس العرفي فقد عرض وزير الدفاع الحكم أعلاه على الوصي على عرش العراق الأمير عبدالإله الذي بدوره صادق على قرار الحكم واصدر إرادة ملكية بإخراج الزعيم قاسم مقصود من الجيش وذلك في ٢٩ حزيران ١٩٤٢٠[٢٥]،علماً أنه صدرت الإرادة الملكية المرقمة ٢٦٦ والمؤرخة في الخامس من حزيران ١٩٤١ بأحالة خمسة ضباط على التقاعد وفق الفقرة (د) ونصت على ((إحالة الضباط التالية أسمائهم على التقاعد اعتباراً من يوم ٦ حزيران ١٩٤١م وهم: الزعيم قاسم مقصود زكي والعقيد سعيد بن عيسى والمقدم الركن حقي بن عبدالكريم والمقدم صالح زكي بن محمد الطائي والمقدم عبدالقادر بن عباس))[٢٦] .

ونستنتج من ذلك بأن الزعيم قاسم مقصود ومن معه تمت احالتهم على التقاعد من قبل الوصي قبل أن ينطق المجلس العرفي بالحكم بحقهم ، لأن الوصي عبدالإله ورئيس الوزراء ووزير الدفاع وكالة نوري السعيد أبعدوا كل العناصر التي ساهمت في حركة مايس وأخرجتهم من الجيش إما بالطرد أو التقاعد وكان نصيب قاسم مقصود الطرد والاخراج من الجيش بدون اي حقوق تقاعدية ٠

استفسرت مديرية المالية العامة من وزارة الدفاع عن أسباب إحالته على التقاعد فأجابت وزارة الدفاع "إن أسباب إحالة الزعيم قاسم مقصود بن زكي على التقاعد بموجب الفقرة (د) من المادة الرابعة من قانون التقاعد العسكري هي بناء على عدم كفائته ويرجى إجراء ما يقتضي حول ذلك"[٢٧] .

أن استفسار مديرية المالية العامة عن أسباب الإحالة على التقاعد يأتي في حالة الاخراج وفق المادة (د) لا تصرف له مكافأة الخدمة ولا يكون راتبه مثل أقرانه الذين أحيلوا على التقاعد لأسباب قانونية إن لم يكن فيها تنزيل إلى رتبة أدنـــــــى أو درجة أقل .

لم يتخلص قاسم مقصود من الاتهامات التي نسبت اليه ، لاسيما التي تؤكد على الجانب الشخصي باستغلال منصب أو ظروف العراق حينئذ ، فكانت أولى تلك الاتهامات من المتصرف السابق للواء الموصل تحسين علي والتي أقل ما يقال عنها أنها اتهامات كيدية لا تخلوا من الحسد والانتقام من شخص حَلَ محله في إدارة لواء الموصل وبأمر من الحكومة ، وبهذا الصدد يذكر تحسين علي في مذكراته : " أما أنا فقد سلمت إدارة متصرفية الموصل إلى الزعيم قاسم مقصود الذي احضر ثلاث سيارات حيث تم إيصالي تحت الحراسة إلى بغداد على أثر هروب الوصي من العراق وهكذا تم إخراجي من الموصل"[٢٨] ، ويستطرد قائلا : تسلمت برقية من الكيلاني (يقصد رشيد عالي الكيلاني رئيس الحكومة العراقية انذاك) بضرورة تسليم شؤون

المتصرفية إلى الزعيم قاسم مقصود قائد فرقة كركوك ، ويتضح من ذلك سوء العلاقة الموجودة بين قاسم وتحسين ، والتي فرضتها الظروف القائمة انذاك .

مهما يكن من أمر فقد أتهم تحسين علي قاسم مقصود بأنه أخذ من الشيخ صفوك بن الشيخ عجيل الياور أربعة آلاف دينار وألفي ليرة ذهب بإسم أو بحجة (إعانة سرية إلى الجيش) كما اتهمه أيضاً بأن طلب من اليهود في جميع أقضية الموصل وضع خمسمائة ليرة ذهبية في خزينة الجيش للتدليل على ولائهم ، كما طلب من عزيز ياقو رئيس قرية فيشخابور مبلغ خمسمائة ليرة ذهبية[٢٩] .

ويبدو إن تلك الاتهامات لن تخلو من روح الانتقام للطريقة التي عومل بها بإخراجه من منصبه وإرساله مخفورا إلى بغداد ، لأجل ذلك وجهت إليه اتهامات حقيقية وغير حقيقية والتي تكون موجودة دائما في هكذا ظروف .

على أثر ذلك استدعى المجلس العرفي العسكري الزعيم قاسم مقصود الموقوف في سجن بغداد المركزي لمحاكمته مرة أخرى ، لذا طلب آمر الانضباط العسكري من مديرية سجن بغداد إرساله وجاء فيه " لقد طلب رئيس المجلس العرفي العسكري في صباح هذا اليوم حضور الزعيم المتقاعد الموقوف قاسم بن مقصود أمام المجلس العرفي العسكري في الوشاش ... يرجى تسليمه إلى آمر سرية الانضباط العسكري للعاصمة الملازم الأول عبدالله عثمان النصار لتأمين حضوره في المحل المطلوب واعادته إليكم بعد الانتهاء من محاكمته"[٣٠].

هذا من جهة اتهام المتصرف السابق تحسين علي والحكومة العراقية،أما السفارة البريطانية فقد اتهمته بأنه المسؤول عن عمليات النهب والسلب التي طالت القنصلية والجالية البريطانية في الموصل ، إذ وجهت كتاب إلى وزارة الخارجية العراقية أرسلت فيه أسماء أشخاص متهمين بالاشتراك في نهب ممتلكات بريطانية في الموصل والقيارة وعين زلح ، وجاء في الكتاب " تتشرف السفارة البريطانية بأن ترسل أسماء الأشخاص الذين حامت حولهم شبهة قوية جداً بأنهم اشتركوا في نهب ممتلكات بريطانية في خلال شهر أيار الماضي في منطقة الموصل والقيارة وعين زلح ... هذا وقد جهزت السفارة بأسماء وأشخاص آخرين بهذا الصدد وسترسل إلى الوزارة أسماء الذين تدل التحريات الجارية الآن بأن الشبهة ضدهم قوية"[٣١] .

أول تلك الأسماء المرسلة أسم الزعيم قاسم مقصود وعلقت السفارة عليه بما يأتي : كان هذا الضابط آمر المنطقة ولذا فهو يتحمل المسؤولية العامة ، وكان قد أخذت بوقته البندقية العائدة للقنصل البريطاني وبندقيتي صيد عائدتين إلـــى موظف(شركة نفط بي أو دي) وكذلك

بنادق أخرى عائدة إلى ضابط الارتباط الجوي وعدد من الخرائط والملفات العائدة لضابط الارتباط ألموما اليه لأن هذه الاشياء أعيدت إلى الموصل من كركوك في صندوق كان قد أخذ من الزعيم قاسم مقصود ،ووجد كذلك في الصندوق كتاب رسمي موجه إليه من قبل القنصل البريطاني أثناء الاعتقال يبين أسماء الأشياء التي أخذت من القنصلية مع بيان أصحابها ، ويقال أن الزعيم أخفى أيضاً بعض منهوبات القيارة[٣٢] .

وعليه فإن السفارة البريطانية حملته المسؤولية لأنه آمر المنطقة العسكرية هذا فضلاً عن اتهامه بحيازة المنهوبات البريطانية التي تم أخذها أو استردادها بعد حركة مايس وتطالب باسترجاع المنهوبات الأخرى ، وذلك باستدعاء مدير شرطة الموصل السابق لأنه من المؤكد يمتلك معلومات كثيرة عن أعمال النهب والسلب ومنه تستفاد الحكومة إذا أخذت أفادته وإنها ستقف على الحقائق كاملة ،استلمت وزارة العدل كتاب وزارة الخارجية العراقية وفيه ترجمة مذكرة السفارة البريطانية في بغداد المرقمة ٧٣٤ لتبدأ عملها بالتحقيق وإلقاء القبض ومحاكمة المتهمين[٣٣] .

وبما إن المتهم عسكري وبرتبة زعيم فقد أحيل التحقيق إلى وزارة الدفاع التي بدورها أناطت مسؤولية التحقيق بآمرية منطقة الموصل العسكرية ، وجاء في كتاب الوزارة "يرجى إجراء التحقيقات عن الأمور التالية التي قام بها قائد الفرقة الثانية الزعيم المتقاعد قاسم مقصود حينما كان قائما بواجبات وكيل متصرف لواء الموصل ، يرجى تهيئة التحقيقات المقتضية لتوديعها إلى المجلس التحقيقي الذي سيحضر في الموصل للتحقيق عنها"[٣٤] .

وذلك يعني بأن وزارة الدفاع طلبت من آمرية منطقة الموصل إجراء تحقيقات أولية عن نقاط محددة تهيئ للمجلس التحقيقي الذي سيصل اعضائه الى الموصل للتحقيق بما توصلت إليه آمرية منطقة الموصل ، وفيه يذكر اسم العقيد فوزي فرج رئيساً للمجلس التحقيقي ، أما النقاط التي ستكون قيد التحقيق فقد تمحورت حول المواضيع الآتية : أخذ الزعيم قاسم مقصود مبالغ مالية من جهات رسمية وغير رسمية ومن أشخاص قيدت لحسابه الخاص ، منها استلامه مبالغ قُدرت (١٠،٦٢٣ بعشرة آلاف وستمائة وثلاثة وعشرون دينارا) صرف منها ما يقرب من (٥١٣ خمسمائة وثلاثة عشر دينارا) لإعاشة الألمان ، واعتقد إن جهة الدفع كانت جهة رسمية وهي الحكومة ، أما الاتهام الآخر فكان أخذه مستندات لقاء مبلغ من المال قدره أربعة آلاف وتسعمائة دينار من احد وجهاء وأثرياء كركوك هو وكيل نجيب الجادر ، عن طريق الإكراه والجبر وبوساطة ضابط رواتب الفرقة وأخذ مبلغ ثلاثة آلاف دينار من جمعية الهلال الأحمر في الموصل وأربعمائة ليرة ذهب من شيخ صفوك الياور والف كيس حنطة إلى الجيش ، واتهم

الزعيم تسجيلها مشترات لأخذ أقيامها ، وأخذه مبلغ مائتان وخمسة عشر دينار أقيام الرز بوساطة احد التجار وهو الحاج هاشم[٣٥] .

وفيما يخص البريطانيين فإنهم إتهموه بأخذ المواد العائدة لشركة النفط وكذلك الخناجر الذهبية العائدة للقنصل وبعض البنادق التي تعود للجالية البريطانية ، وجهاز راديو يعود إلى ضابط استخبارات الموصل ، أما التهم الأخرى فتمثلت بتوقيفه أشخاص دون سلطة القانون والمعاملة السيئة للطيارين البريطانيين المعتقلين ، هذا وجري التحقيق عن عدم إعطائه أمر إشارة الإنذار من الغارات الجوية البريطانية مما سبب قتل نفوس عديدة وجرح آخرين لاسيما في حادث باب سنجار الذي طالته تلك الغارات[٣٦] .

لم أجد نتائج ذلك التحقيق أو الإجراءات التي اتخذت بحق الزعيم قاسم مقصود إلا أن الواضح أنه مكث في السجن لغاية الرابع من كانون الثاني ١٩٤٣[٣٧] ، ويكتنف هذا التاريخ الأخير لإطلاق سراحه بعض الشك ، لأني وجدت في وثيقة أخرى ان أطلاق سراحه كان في ٢٦ آب ١٩٤٤ ، سأشير لها لاحقاً ، واعتقد أن التاريخ الأول هو الصواب لأن التاريخ الثاني يراد منه احتساب مدة الخدمة .

تم اطلاق سراحه في ٤ كانون الثاني ١٩٤٣ويبدوا أنه وبعد خروجه من الجيش لم يكن له أي نشاط عسكري أو سياسي ولم يتسلم أي منصب ، بل أنهمك في الحياة العامة العادية ولاسيما في الجانب الاجتماعي ، إلا إنه تمتع بحقوقه كضابط متقاعد ، إذ جاء ذلك عند زيارته إلى ابنته في لندن عام ١٩٦٠ وحدث له نزيف في المعدة لوجود قرحة عنده فأجريت له عملية جراحية هناك ، وعليه قدم عريضة رجى فيها صرف علاجه أو أن تكون العملية والعلاج على نفقة الحكومة لأنه ضابط متقاعد ، فكان هامش وزير الصحة على طلب الموما اليه باعطائه مساعده مالية مقطوعة[٣٨] .

وبعد المداولة في مجلس الوزراء وافق المجلس على منحه مساعدة مالية تصرف له من وزارة الصحة بمقدار ثلاثمائة وخمسين دينار(٣٩) .

احتسبت مدة سجن الزعيم المتقاعد قاسم مقصود في عام ١٩٦٧ خدمة فعلية لأغراض التقاعد ، لان نظام الحكم انذاك كانت توجهاته قومية فعد حركة مايس حركة تحررية ،وتلك المدة تبدأ من ٢٤ حزيران ١٩٤١ لغاية ١٦ آب ١٩٤٤ والبالغة ثلاثة سنوات وسبعة أشهر وثلاثة أيام ، وجاء فـــي الامر الصادر ما يأتي "احتساب المدة التي قضاها الزعيم المتقاعد قاسم مقصود

في الاعتقال السجن من ١٩٤١/٦/٢٤ لغاية ١٩٤٤/٨/١ والبالغة (٣-٧-٣) ثلاث سنوات وسبعة أشهر وثلاث أيام بسبب مساندته لحركة مايس ١٩٤١ لأغراض التقاعد(٤٠) .

وهنا يظهر الاختلاف في تاريخ إطلاق سراحه ، فكتاب مديرية السجون ينص على إطلاق سراحه في ٤/كانون ثاني/ ١٩٤٣ ، بينما في هذا الكتاب في الأول من آب ١٩٤٤ ، والباحث يرجح كتاب مديرية السجون لأنها هي التي أفرجت عنه وليس لها مصلحة في تقديم أو تأخير تاريخ الأفراج وكتابها دون في حينه على العكس من

: أما عن حالته المالية فيبدو كتاب وزارة المالية الذي صدر في عام١٩٦٧.

الحالة المالية : يتضح من أملاكه أنه ميسور الحال ، إذ يمتلك أرض زراعية في مدينة الموصل منطقة الغزلاني مساحتها ٨ أولك متر مربع فيها ثمانون شجرة وسبعون متفرقة ، تاريخ تملكها في ٧ أيلول ١٩٣٧ ، كما تملك دار مساحته مائة وخمسون متر مربع بقيمة (١١٨٥،٠٠٠ ألف ومئة وخمسة وثمانون دينار) في منطقة الأعظمية في بغداد وذلك بتاريخ ٧ تشرين ثاني ١٩٤٦ وتملك دار أخرى مساحتها مائة متر مربع ـ مشتمل ـ بقيمة ألف دينار عراقي رقم الملك ٢٠١٦١٨١٨ تاريخ التملك ٧ تشرين ثاني ١٩٤٦[٤١] ، كذلك تملكه دار آخر في هيبة خاتون الشرقية ببغداد مساحتها سبعمائة وخمسة عشر متر مربع بقيمة ألفان وثلاثمائة دينار رقم الملك ٢٥١٩١١٠٨ تاريخ التملك ٨ حزيران ١٩٥٢ ، هذا فضلا عن تملكه دار مساحته مئتا متر مربع بقيمة ألفان دينار في هيبة خاتون الشرقية رقم الملك ٣١٢٨٨ تاريخ تملكه ٢٥ مايس ١٩٥٣ ، ويذكر أن مبالغ تلك الاملاك إنما جاءت وفقا قراره الذي جاء فيه "بعد خروجي من المعتقل وإعادة حقوقي ومن رواتبي المتراكمة والاستلاف من المصرف العقاري ١٨٠٠ ألف وثمانمائة دينار " [٤٢].

ومن المستندات إمتلك مستند واحد بقيمة عشرة دنانير أشتراه في ١٩٤٥ تاريخه استحقاقه ١٩٦٤ وسبب شرائه " لتجربة الطالع " [٤٣].

توفي الزعيم قاسم مقصود في الثاني من نيسان ١٩٧٥ [٤٤] .

الخاتمة

لنشأت الزعيم قاسم مقصود في مدينة الموصل اثرا كبيرا على توجهاته القومية العربية ،هذا فضلا عن نشأته العسكرية التي جسد من خلالها موقفه القومي في مساندة ودعم حركة مايس ١٩٤١، مثل الحكومة العراقية في المفاوضات التي جرت مع ممثل المانية ـ غروبا ـ لتقديم قرض مالي للعراق لشراء اسلح وتجهيزات حربية من المانيا ،بعد نهاية حركة مايس حكم علبه بالسجن وعد من القائمين والمساندين للحركة ،ومماتقدم نستنتج الاتي :٠

اولا: نشأته ودراسته العسكرية اثرت على تكوينه الفكري وسلوكه القومي ٠

ثانيا:تمتع بمهارات عسكرية وادارية كبيرة فضلا عن مؤهلاته ومقدرته العلمية لذا عين في التعليم وادارة بعض المدارس ٠

ثالثا : ان حياته العسكرية والى ترقيته الى رتبة زعيم عام ١٩٤٠ سارت وفق النظم والقوانين العسكرية الاعتيادية وتميز فيها على اقرانه ٠

رابعا: يعد من المشاركين في حركة مايس للاسباب الاتية :

ـــ لأنه قائد فرقة عسكرية عراقية تغطي واجباتها كركوك والموصل وقسم من اربيل ودهوك والسليمانية ٠

ـ اشغاله منصب متصرف لوء الموصل وكالة ، وإن كانت الموصل لم تتعرض لهجوم بري فأنها تعرضت لهجوم جوي بريطاني، ولو قدر للحركة ان تستمر وتصل الامدادات العسكرية الالمانية لأصبحت الموصل المركز الرئيسي للحرب ٠

ـ مثل الحكومة العراقية في المفاوضات مع الجانب الالماني لتجهيز الجيش العراقي بالاسلحة والمعدات الحربية ٠

ـ بعد نهاية حركة مايس ودخول القوات البريطانية بغداد في الاول من حزيران ١٩٤١ عَدَتهُ الحكومة العراقية من القياديين المشاركين فيها ، ممادفعها الى اصدارقرارتها بطرده من الجيش وحكمت عليه بالسجن ثماني سنوات٠

ـ شاركت السفارة البريطانية في بغداد الحكومة العراقية باتهاماتها لمقصود فعدته المسؤول الاول عما جرى للقنصلية البريطانية في الموصل ولممتلكات البريطانيين ، لاسيما موظفي شركة النفط فيها ، فقدمت شكوى بحقه الى وزارة الخارجية العراقية ٠

خامسا: التهم الموجهة لمقصود من قبل المتصرف السابق تحسين علي اقل مايقال عنها انها كيدية او انتقامية للطريقة التي عومل بها ، عندما أُرسِلَ مخفورا الى بغداد من قبل الزعيم قاسم مقصود ٠

سادسا: ان تلك الاتهامات ، سواء كانت من العراقيين او البريطانيين ، للزعيم قاسم مقصود هدفها النيل من مكانته الرسمية وسمعته العسكرية ، لاسيما انه احد رموز حركة مايس التحررية عام١٩٤١.

هوامش البحث

(١) الوثائق العسكرية ، الاضبارة المرقمة (٤) / أضبارة قاسم مقصود ، رقم الوثيقة (٢٨) .والوثائق العسكرية مديرية تابعة لوزارة الدفاع العراقية (قبل عام٢٠٠٣) وسأرمز لها و٠ع ٠

(٢) المصدر نفسه ، رقم الوثيقة (٢١٥) .

(٣) المصدر نفسه، رقم الوثيقة (٢١٥) ، كتاب وزارة المالية العراقية شعبة التقاعد ذي العدد ٧٩٩٤ في ٢٨ نيسان ١٩٣٨ معنون إلى وزارة الدفاع .

(٣) و٠ع، اضبارة الزعيم قسم مفصود ، رقم الوثيقة (٢٨) .

(٥) رجا حسين حسني الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من عام ١٩٢١ ـ ١٩٤١ ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص٣٣٠ .

(٦) في بعض الحالات لا يوجد شاغرللرتبة العسكرية في الجيش لذا يسجل في الجيش لحين وجود شاغر له فيستدعى إلى للعمل ، وردت عدة حالات هكذا ٠ ينظر : حازم مجيد احمد الدوري ، الضباط العراقيون وتأسس الدولة القومية ، لندن ، ٢٠١٢ ، ص٦٧ ـ ٦٨ .

(٧) و.ع ، أضبارة قاسم مقصود ، الوثيقة المرقمة ١٤٩و١٥٦ ، كتاب وزارة المعارف المرقم ١٠٣١٣ في ١٩٤١/٦/١٢ معنون إلى مديرية المالية العامة وكتاب وزارة المالية ٨٢٥٩ في ١٩٤١/٦/١٢ .

(٨) و.ع ، الزعيم قاسم مقصود ، الوثيقة المرقمة ٢٨٦و٢٨٩ .

(٩) المصدر نفسه ، الوثيقة المرقمة ٢٨٩ .

(١٠) المصدر نفسه .

(١١) المصدر نفسه ، الوثيقة المرقمة (٢٠٤) ، كتاب متصرفية لواء الموصل العدد ٥٥٢٩ في ١٩٣٨/٨/٢٨ .

(١٢) و.ع ، أضبارة قاسم مقصود ، رقم الوثيقة (٢٠٤).

(١٣) المصدر نفسه ، رقم الوثيقة ١٩٥ ٠

(١٤) المصدر نفسه ، رقم الوثيقة (١٤٧) .

(١٥) عبدالرزاق الحسني ، الأسرار الخفية في حركة مايس لسنة ١٩٤١ التحررية،ج٢ ،ط٦ ، بغداد ١٩٩٠، ، ص٦٧ .

(١٦) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث ١٩٠٠ – ١٩٥٠ ، ترجمة سليم طه التكريتي ، ج٢ ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٤٦٢ – ٤٦٤ .

(١٧) عبد الرزاق الحسني ، الأسرار الخفية ، ص٦٨ .

(١٨) فريتز غروبا ، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق ، ج٢ ، بغداد ، ١٩٩٧، ص٤١٤ ، ويذكر بهذا الصدد أن مدراء المصارف الإنكليزية العاملة في العراق أتلفوا كميات كبيرة من أوراق النقد العراقي وأخذوا معهم ما تبقى منأوراق النقد الأجنبية الموجودة فيها عند هروبهم إلى ألحبانية هذا فضلاً عن تجميد بريطانيا احتياط الذهب العراقي المحفوظ لديها : ينظر بيرند فيليب شرويدر ، حرب العراق ١٩٤١ ، ترجمة فاروق الحريري ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص٦١.

(١٩) رجاء حسين حسني الخطاب ، المصدر السابق ، ص٣٥٧ـ٣٦٢ .

(٢٠) المصدر نفسه .

(٢١) محمود الدرة ، الحرب العراقية البريطانية ، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٤٣٠ .

(٢٢) و.ع ، أضبارة الزعيم قاسم مقصود ، الوثيقة المرقمة ١٥٩ ، وفيها إحالته على التقاعد وفق الفقرة المذكورة ، بموجب كتاب وزارة الدفاع م١٠ / ق١ /٢١٤١/٩ في ١٩٤١/٦/١١ موجبه إلى مديرية المالية (شعبة التقاعد) بغداد ؛ جعفر عباس حميدي ،التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ ــ ١٩٥٣ ، النجف ، ١٩٧٦ ، ص٦٥ .

(٢٣) المصدر نفسه ، رقم الوثيقة ٦٨ .

(٢٤) المصدر نفسه ، رقم الوثيقة (١١٤) .

(٢٥) المصدر نفسه ، رقم الوثيقة ١٠٦ .

(٢٦) المصدر نفسه ، رقم الوثيقة ١٦٦ .

(٢٧) المصدر نفسه ، رقم الوثيقة (١٥٩) ، كتاب وزارة الدفاع المرقمة م١٠ / ق١ / ٢١٤١/٩ في ١٩٤١/٦/١١ .

(٢٨) تحسين علي ، مذكرات تحسين علي ١٨٩٠ـ١٩٧٠ ، تقديم ومراجعة صالح محمد العابد ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص١٦٥ .

(٢٩) المصدر نفسه ،ص١٦٥ .

(٣٠) و.ع ، أضبارة الزعيم قاسم مقصود ، رقم الوثيقة (١٢٦) .

(٣١) المصدر نفسه ، رقم الوثيقة ١٣٣ ، مذكرة السفارة البريطانية المرقمة ٧٣٤ في ١٩٤٢/١٢/٢٢ .

(٣٢) المصدر نفسه .

(٣٣) المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية العراقية ق/٥/٥/١٠٠/١٧٣٦٠ المؤرخ في ١٩٤٢/٢/٩ .

(٣٤) المصدر نفسه ، كتاب وزارة الدفاع المرقم م.م. . ت/س٢٨ /٣٠٧/٢٣٩ .

(٣٥) المصدر نفسه ، الوثيقة المرقمة (١٤٣) .

(٣٦) المصدر نفسه .

(٣٧) المصدر نفسه ، كتاب مديرية السجون العامة المرقم ٤٤٤ في ١٩٤٤/١/١٢ ، معنون إلى مديرية المالية العامة ، التقاعد .

(٣٨) المصدر نفسه ، الوثيقة المرقمة (٢٠٠) .

(٣٩) المصدر نفسه ، كتاب ديوان مجلس الوزراء المرقم ٤٠٤٧ في ١٩٦٠/٩/٤ المرسل بكتاب رئاسة أركان الجيش المرقمة م١٠/ش١/٨٥٨٤٧ في ١٩٦٠/٩/١٢ .

(٤٠) المصدر نفسه ، الوثيقة المرقمة (٦) ، كتاب وزارة المالية ١٥٧٦٠ في ١٩٦٧/٩/١٦.

(٤١) المصدر نفسه ، ص٢٤ .

(٤٢) المصدر نفسه .

(٤٣) المصدر نفسه ، ص ١٦ .

(٤٤) المصدر نفسه ، برقية الانضباط العسكري ١٢٢٨ في ١٩٧٥/٧/٣

ومن الله التوفيق

١٠

١٦